NATIONS UNIES
LE HAUT-COMMISSAIRE
AUX DROITS DE L'HOMME

UNITED NATIONS
THE HIGH COMMISSIONER
FOR HUMAN RIGHTS

قصر الأمم - 1211 ، جنيف 10 ، سويسرا

COURTESY TRANSLATION

19 يناير 2024

سيد

يشرفني أن أشير إلى استعراض الدورة الرابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة من قبل الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في دورته 43 في مايو 2023. إن المشاركة البناءة بين حكومتكم ومكتبي وآلية الاستعراض الدوري الشامل هي موضع ترحيب حار. وبما أن التقرير الختامي بشأن استعراض الإمارات العربية المتحدة قد اعتمد مؤخرا من قبل مجلس حقوق الإنسان في دورته ال 54، فقد أحطت علما أيضا بالجهود التي تبذلها حكومتكم لتنفيذ توصيات محددة منذ الاستعراض السابق.

وتوجد مصفوفة من التوصيات المجمعة حسب المواضيع، بدءا بالتوصيات التي تدعمها حكومتكم، على الموقع الشبكي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان (https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/upr/ae-index) وينبغي النظر فيها كجزء من هذه الرسالة. تشير المصفوفة إلى الدولة المقدمة للتوصية وتربط كل توصية بأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة (SDGs).

وفي المرفق، أرفقت أيضا ملاحظات مكتبي في ضوء نتائج الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل. وتماشيا مع الممارسة السابقة، سأرسل ملاحظات مماثلة إلى جميع الدول الأعضاء بمجرد اعتماد مجلس حقوق الإنسان لنتائج الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل، بهدف متابعة الإجراءات بالتعاون الوثيق مع الكيانات الوطنية وأصحاب المصلحة الآخرين.

أغتنم هذه الفرصة لأشكركم على مساهمتكم في صناديق التبرعات للاستعراض الدوري الشامل، ولا سيما صندوق التبرعات لتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل، الذي يمكن تفعيله بناء على طلب الدولة المعنية وبموافقتها، إلى جانب أدوات مثل "الإرشادات العملية للاستعراض الدوري الشامل" ومستودع "الممارسات الجيدة للأمم المتحدة" بشأن كيفية دعم عملية الاستعراض الدوري الشامل للتنمية المستدامة، متاح في https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/upr/upr-main ، بهدف تسهيل الجهود المبذولة لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

وتفضلوا، سيدي، بقبول أسمى آيات التقدير.

فولكر تورك

سمو
الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان
وزير الخارجية والتعاون الدولي الإمارات العربية المتحدة

ملاحظات في ضوء نتائج الدورة الرابعة للاستعراض
الدوري الشامل

وتجدر الإشارة إلى التقدم المطرد الذي أحرزته دولة الإمارات العربية المتحدة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان منذ الاستعراض الدوري الشامل الثالث، بما في ذلك التقدم المحرز في مجالات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية ومكافحة التمييز وتعزيز العدالة والحفاظ على الحقوق الثقافية، فضلا عن سن تشريعات مهمة بشأن حقوق كبار السن وإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان.

وبالإضافة إلى ذلك، نرحب باعتماد تشريع بشأن المساواة بين الجنسين وعدم التمييز في المعاملات المصرفية والحصول على الائتمان، وبشأن الأجر المتساوي عن العمل المتساوي، وبشأن الحماية من العنف المنزلي، وبشأن الالتزام القانوني للشركات المدرجة في السوق بأن يكون لها تمثيل نسائي في مجالس إدارتها. كما أن الدور البارز الذي تلعبه نساء من الإمارات العربية المتحدة في برامج الفضاء، بنسبة تمثيل تبلغ 80 في المائة في الفريق العلمي لمسبار الأمل، جدير بالملاحظة ويمكن أن يكون مثالا يحتذى به للبلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم.

وكما ظهر خلال الاستعراض، تشجع الإمارات العربية المتحدة على إلغاء ممارسة ولاية الرجل على النساء والفتيات واعتماد تدابير لمكافحة التمييز لضمان حقوقهن المتساوية، فضلا عن المساواة بين الرجل والمرأة في الزواج والعلاقات الأسرية والطلاق، والحصول على العمل والتعليم، فضلا عن ضمان معاقبة مرتكبي ما يسمى ب "جرائم الشرف" بما يتناسب مع خطورة الجريمة. ولا تزال هناك مخاوف بشأن تأثير القانون رقم 7 لعام 2014 بشأن مكافحة جرائم الإرهاب على حرية الرأي والتعبير، وعلى حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات.

ومما يثير القلق أن عقوبة الإعدام لا تزال سارية في القانون، وأن أحكام الإعدام لا تزال تصدر باستمرار، وأن المدانين بارتكاب جرائم يعاقب عليها بالإعدام قد يقضون سنوات في انتظار تنفيذ حكم الإعدام. وتشجع الإمارات العربية المتحدة على فرض وقف اختياري على عقوبة الإعدام وتخفيف جميع أحكام الإعدام إلى عقوبات أخرى. وسيكون التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، خطوة هامة في سياق الذكرى السنوية ال 75 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

كما تشجع دولة الإمارات العربية المتحدة على وضع خطة تنفيذية لمتابعة نتائج الاستعراض الدوري الشامل، بالتشاور والتعاون الوثيقين مع جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما المجلس الوطني الاتحادي، والسلطة القضائية، والحكومات المحلية والإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني. وقد تكون المصفوفة مفيدة في وضع خطة التنفيذ هذه. وتشجع الحكومة على ربط كل توصية من توصيات الاستعراض الدوري الشامل صراحة بالتوصيات المقابلة من آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية الأخرى وبأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة وغاياتها. وهذا بدوره سيسهل خلق أوجه تآزر بين تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وإعداد التقارير في سياق الاستعراض الوطني الطوعي (VNR).

كما تشجع اللجنة على مواصلة تعزيز اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، بهدف ضمان اتباع نهج منسق وفعال لتقديم التقارير إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وتنفيذ التوصيات، تمشيا مع التوجيهات التي قدمتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان عقب المشاورات الإقليمية وتقرير المفوضة السامية إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/50/64).

وعلاوة على ذلك، فإن أحد التدابير الهامة التي يمكن أن تسهم إسهاما إيجابيا في إجراءات المتابعة هو الإبلاغ الطوعي عن الاستعراض الدوري الشامل في منتصف المدة. وتشجع جميع الدول الأعضاء على تقديم تقرير طوعي لمنتصف المدة عن الاستعراض الدوري الشامل بعد حوالي عامين من اعتماد نتائج الاستعراض الدوري الشامل. وفي هذا الصدد، قد ترغب حكومة الإمارات العربية المتحدة في النظر في تقديم تقرير منتصف المدة بشأن متابعة توصيات الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل بحلول عام 2025، يفصل جهود التنفيذ وكذلك التحديات التي تواجه التنفيذ، بما في ذلك الحاجة المحتملة إلى المساعدة التقنية أو المساعدة في مجال بناء القدرات.

المفوضية السامية

لحقوق الإنسان

19 يناير 2024